الصحفيون ومحاولات الاختراق «٣»

بقلم / إبراهيم نافع

■ أثارت المذكرة العاجلة التي أرسلتها الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب إلى مدير وأعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للصحفيين التي تؤكد فيها رفضها سياسة اختراق النقابات العربية ومخالفة بنود بروتوكول الرباط بيننا وبينهم ، زوبعة تعكسها الرسائل التي تلقيناها خلال الأيام القليلة الماضية كرد فعل سريع ، والحقيقة أن هدفنا كان هو إعادة الأمور إلى نصابها، وإيضاح المواقف والالتزام بالاتفاق المشترك الموقع بين الاتحادين ، الذي تتناقص مبادئه مع العمل المنفرد في أي اتجاه.

فمن بين ردود الفعل من جانب أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي ، ما هو مندهش مما قلناه ، ومنها ما حاول نفي أي عمل منفرد من جانبهم، كما حاول بعضها إيضاح وتفسير بعض الأعمال والمواقف .

ففي حين رحب السيد ايدن وايت المدير العام للاتحاد الدولي بمبادرتنا للاجتماع باللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي في روما لتبادل الرأي وإيضاح المواقف ، فإن السيد جيم بوملحة الأمين الحالي، لجأ إلى الرد بالإنكار والاستغراب .. إنكار أي عمل منفرد قام به الاتحاد الدولي ، ومن ثم استغراب ما جاء في مذكرة اتحادنا التي تثبت العكس.

فمثلا يقول السيد بوملحة: " إن الاتحاد الدولي للصحفيين ينفذ الآن برامج مختلفة في المغرب والجزائر وفلسطين والبحرين واليمن ، بتنسيق وتعاون كاملين مع النقابات الوطنية في هذه الدول .. فلماذا الشكوى؟ !

غير أن ما تجمع لدينا من معلومات يؤكد أن نقابات الصحفيين في معظم الدول العربية ، بما فيها الدول التي ذكرها بوملحة ، قد أعربت عن قلقها من الأنشطة المنفردة للاتحاد الدولي دون التنسيق معها ، أو مع اتحاد الصحفيين العرب الذي يشكل الإطار المهني العربي الجامع.

وفي كل الأحوال فإننا كنا السباقين إلى الدعوة للقاء وللحوار ، بل للمواجهة أيضا ، لذلك ذهب وفد اتحادنا إلى روما للقاء قيادة الاتحاد الدولي ، وفي يده ملف كامل يحوي ما لدى النقابات العربية ولدى الأمانة العامة من حقائق ومعلومات.

وهدفنا في النهاية هو إدارة حوار ديمقراطي بين أكبر اتحاد دولي للصحفيين ، وأكبر اتحاد عربي للصحفيين بهدف التعاون المشترك في إطار من الوضوح والصراحة وتبادل الخبرات والمعلومات ، خصوصا أن الاتحاد الدولي للصحفيين يضم في عضويته ٨ نقابات عربية ، مثلما يضم في لجنته التنفيذية عضوين عربيين هما المغرب وفلسطين ، وإذا كان الأمر يحتمل الخلاف أحيانا ، فإنه لا يمنع الاتفاق أبدا.

● ينشر بالتنسيق مع الكاتب وصحيفة الاهرام

شبهات حول خطاب التوطين ورفضه!

بقلم: ماجد كيالي

□ .. وعي اللاجئ الفلسطيني بهويته واكتشافه لذاته الخاصة لم يتشكل فقط بفعل النكبة والتشرد والحرمان من الوطن، ولا بسبب المخيمات واجتماع اللاجئين الفلسطينيين فيها فحسب، وإنما عبر مسار تاريخي.

شكل قيام إسرائيل (عام ١٩٤٨)، نكبة كبيرة وخطيرة للشعب الفلسطيني، إذ نتج عنها اغتصاب حوالي ٧٧ بالمئة من أرضه، وتشريد معظمه (حوالي ٨٠٠ ألف شخص)، وحرمانه من الوطن والهوية؛ كما أدى ذلك، أيضا، إلى كسر الوحدة المجتمعية لهذا الشعب، وحجز إمكانات تطوره المستقل، بنتيجة تفاوت وتعقد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خضع لها، في أماكن تواجده.

هكذا احتلت قضية اللاجئين الفلسطينيين، مكانة مركزية في الصراع ضد المشروع الصهيوني، كونها اختصرت في جوانبها جذور هذا الصراع ورموزه وامتداداته في الزمان والمكان.

لكن وعي اللاجئ الفلسطيني، بهويته واكتشافه لذاته الخاصة، لم يتشكل فقط بفعل النكبة والتشرد والحرمان من الوطن، ولا بسبب المخيمات واجتماع اللاجئين الفلسطينيين فيها فحسب، وإنما تم ذلك عبر مسار تاريخي. فإضافة إلى حدث النكبة وقيام إسرائيل، ربما أن المصدر الأكبر، في تبلور وعي الفلسطيني بخصوصيته وبهويته كلاجئ، جاء من التجربة الشخصية، أي من تعريف الآخرين له، باحتكاكه مع الواقعين الإسرائيلي والعربي، وتعاملهما معه على هذا الأساس.

هكذا فثمة مفارقة خاصة في تجربة اللاجئ الفلسطيني، تجعله يختلف عن كل اللاجئين في بلاد الله الواسعة، وهذه المفارقة لا تتأتى فقط من طبيعة المشروع الصهيوني، باعتباره مشروعا استيطانيا وإحلاليا، ينكر وجود الفلسطينيين كشعب ويسعى لحرمانهم من حقوقهم السياسية، وإنما تتأتى، أيضا، من كون الفلسطيني اللاجئ ينتمي إلى أمة عربية مفترضة، وهي مسألة حقيقية من الناحية النظرية، ولكنها لم تجد تمثيلاتها في الناحية العملية/الواقعية، ما يطرح السؤال الإشكالي التالي: كيف يكون العربي (الفلسطيني) لاجئا في أمته ذاتها؟!

حقيقة الأمر أن الفلسطيني اللاجئ عاش في منطقة قلقة أو حرجة، فلم يجر الاعتراف بوضعه كعربي أو تسوية مكانته كسائر مواطني الأقطار العربية، بادعاء رفض التوطين! والأنكى أن تخلّف النظام السياسي العربي لم يتح للفلسطيني اللاجئ التعويض عن حال الاغتراب المتمثلة باللجوء، بالاعتراف بهويته الوطنية (الفلسطينية)، بعد إجهاض مشروعه الكياني الأول الذي أعقب النكبة، والمتمثل بحكومة "عموم فلسطين"؛ الأمر الذي كان يتيح معاملة اللاجئين الفلسطينيين معاملة عادية تساويهم بغيره من المواطنين العرب، الذين يتمتعون بجنسية أقطارهم؛ ما كان يسهم بحفظ خصوصيتهم السياسية ويعزز هويتهم الوطنية.

على ذلك فإن مجرد بقاء مصطلح اللاجئ، واستمرار واقع اللجوء، كرس حالة استلاب غير إنسانية للفلسطينيين اللاجئين، برغم الخلافات السياسية (الوطنية والنضالية) التي حاولت أن تتلبسها. فما علاقة طمس الهوية، أو وقفها على هوية لاجئ، بوطنية الفلسطينيين؟ وما علاقة بؤس المخيمات المقيم منذ نصف قرن بالحفاظ على القضية الفلسطينية؟! ثم ألا يمكن اعتبار المخيمات المزرية، التي تعتبر دليلا على مدى الجريمة الصهيونية التي ارتكبت بحق الفلسطينيين، دليلا، أيضا، على مدى "كرم" ونوع الضيافة العربية "للاجئ" العربي الفلسطيني، مع معرفتنا أنه ثمة تفاوتات في تعامل النظام العربي مع هذا الملف؟!

الملاحظ أنه في معظم الروايات المكتوبة أو الشفوية، التي حاولت سرد وقائع ومسارات نكبة الفلسطينيين، ثمة رواية مسكوت عنها، ولا يتم البوح بها، ضمنها رواية اللجوء، بسبب المحظورات والقيودات والتبعات التي يمكن أن تنشأ عنها، وبسبب الجراح التي يمكن أن تنكأها، في هذا الواقع العربي الجامد والمريض؛ لاسيما أن تراجيديا النكبة واللجوء تعيد إنتاج نفسها سنة بعد سنة ويوما بعد يوم، تحت عسف الاحتلال، وفي حياة اللاجئين البائسة، في المخيمات وفي المعاملات التمييزية، المقصودة وغير المقصودة التي يتعرضون لها، أيضا.

الملاحظ أيضا أن الخطابات التي أخذت على عاتقها الدفاع عن قضية اللاجئين، وعن حقوقهم، ظلت تفتقر للرؤية الشاملة لهذه القضية، إن بسبب عدم نضجها، أو بسبب حرص أصحابها على تجنب الغوص في إشكاليات هذه القضية، بمحرماتها وحساسياتها ولاسيما بسبب مداخلاتها العربية. والواضح أن معظم هذه الخطابات أعادت إنتاج البديهيات من المقولات والشعارات، أكثر من اشتغالها على تحليل وتفكيك أسباب وأبعاد وتعقيدات هذه القضية وتبين مداخلاتها، وتعيين ارتباطاتها بالتطورات السياسية والاجتماعية في المنطقة.

وإذا تجاوزنا كيفية تعامل هذه الخطابات مع التعقيدات، المتعلقة بقضية حق العودة للاجئين، فإن هذه الخطابات تبدو جد مقصرة في التعامل مع قضية اللاجئين ومع واقعهم، المتعين في أماكن تواجدهم.

واقع الحال أن النظام العربي، بضعفه وتشتّته وتخلفه، فاقم من مشكلة اللاجئين، من زوايا أخرى، يمكن تمثل أهمها بالجوانب التالية: أولا، بسياساته الفوضوية والمزاجية (وربما بتشجيعه في بعض الحالات) التي أدت إلى تهجير يهود البلدان العربية إلى إسرائيل، بعد قيامها؛ وثانيا، بطمسه الهوية الوطنية والكيانية الفلسطينية التي تمثلت، آنذاك، بحكومة عموم فلسطين؛ ثالثا، بشكل تعامله مع اللاجئين بوصفهم قضية أمنية حينا أو بتوظيفهم سياسيا في خدمة سياسات قطرية حينا آخر؛ رابعا، بتضييقه فرص كفاح اللاجئين من أجل حقوقهم المغتصبة في وطنهم بالطرق القانونية التي يتيحها القانون الدولي للاجئين أو بالطرق التي تتيحها معاهدات حقوق الإنسان للأفراد؛ خامسا، بحؤوله دون امكان قيام الفلسطينيين بتنظيم أنفسهم في جمعيات مدنية أو اتحادات شعبية، تعبر عن هويتهم وعن وحدتهم وعن مطالبهم، في الأماكن التي يقطنون فيها.

معنى ذلك أن الخطاب المتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وإضافة إلى ارتكازه على حق العودة كمشروع نضالي مستقبلي، ينبغي أن يركز على التالي:

أولا، النظر لقضية اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية، فضلا عن كونها قضية سياسية، ما يفترض العمل من أجل حق المساواة للاجئ الفلسطيني مع غيره من الناس المحيطين به، لا التمييز ضده أو الحط من كرامته، تحت أية حجج كانت. ولاشك أن هذا الأمر يفترض من نشطاء الدفاع عن حقوق اللاجئين وحق العودة أن يضعوا على رأس أجندتهم أيضا العمل من أجل تحسين شروط حياة اللاجئين، وعزل النظرة التي تعتبر اللاجئ الفلسطيني، في البلدان العربية مجرد قضية أمنية أو ظاهرة سياسية، تخضع لحسابات الابتزاز أو التوظيف السياسي الضيق؛

ثانيا، إبداء الحذر في التعامل مع خطاب رفض التوطين، وعدم الاحتفاء به، لأنه ينبع، على الأغلب، من بيئة استبعادية للفلسطينيين (أي بيئة التوظيف الأمني والسياسي)، وهذا الخطاب هو صنو خطاب التوطين ورديف خطاب التهجير، وهي خطابات تسعى إما لتوظيف قضية اللاجئين في مآرب مصلحية وسياسية ضيقة، أو تسعى للتخلص من قضية الفلسطينيين بالتخلص من وجودهم. ومعنى ذلك أن خطاب رفض التوطين لا يصب بالضرورة في طاحونة حق العودة، وربما أن التهويل به يصب في طاحونة التهجير، وتصفية قضية اللاجئين، كما أنه يخلق لدى اللاجئ قلقا إزاء مصيره كإنسان، وإزاء هويته ومستقبله. ولاشك أن الخطاب البديل معني بتركيز الدفاع عن حقوق اللاجئين، بجوانبها الإنسانية والسياسية، لا الهروب من المهمات المتعينة (الإنسانية) إلى المهمات السياسية، التي ليس لها أرضية واقعية اليوم، إلا من باب حفظ المبدأ، ومن أجل حفظ موقف للمستقبل.

ثالثا، ينبغي على خطاب العودة إيجاد المعادلة السياسية التي تضمن عدم التضحية بمصالح الحاضر من أجل المستقبل، أو بمصالح جزء من الشعب لحساب جزء آخر؛ على طريقة كل شيء دفعة واحدة أو لاشيء.

ومن ذلك فإن خطابات اللاجئين وحق العودة معنية بتجنّب الوقوع في مخاطر النظرية التي ترى في قيام دولة فلسطينية أولاً تفريطا بحق العودة للاجئين. لأن ذلك يعني إبقاء فلسطيني الأراضي المحتلة، الذين يصنعون الانتفاضة ويقدمون التضحيات الباهظة، تحت أسر الاحتلال؛ لحين توفر الظروف التي تمكن من تطبيق حق العودة ! في حين يؤكد الواقع أنه ثمة ارتباط وتكامل بين الحقوق الفلسطينية، وأن حال الفلسطينيين مع دولة أفضل من عدمها نسبة لهم، كما نسبة لمواجهتهم إسرائيل، وسعيهم لاستعادة باقي حقوقهم، ومن ضمنها حق العودة.

وربما أنه يمكن حل هذه المعضلة بالتمسك بالقرار ١٩٤، بكل حيثياته؛ ومن خلال طرح التصورات السياسية التي يمكن أن تستوعب قضية حق العودة، كمثل طرح فكرة قيام دولة "ثنائية القومية" أو فكرة المساواة في دولة مواطنين، أو في دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين/إسرائيل.

وبشكل عام فإن خطاب اللاجئين والعودة يجب أن يرى في قيام دولة فلسطينية ثمرة لنضال الفلسطينيين وإسهاما في تحديد حدود المشروع الصهيوني، وكسرا لمرتكزاته المتعلقة بمفهوم "أرض الميعاد" ونفي وجود الشعب الفلسطيني (فكرة أرض بلا شعب). كما يمكن اعتبار ذلك جزءا من سياق عملية "التحرير"، في مضامينها الديمقراطية التي تفترض خلق المعادلات والمسارات السياسية، لحل المسألتين الفلسطينية والإسرائيلية، بتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته مرورا، ربما، بإقامة دولة ثنائية القومية، أو دولة ديمقراطية علمانية، تتجاوب مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحاصلة لدى الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، كما في المنطقة العربية.

إن إنتاج المعادلات السياسية الجديدة يفيد في جسر الفجوة بين المفهوم السائد لعملية "التحرير" وتعقيدات القضية الفلسطينية، عبر توسيع هذا المفهوم وتحويله وتطويره، بما يتناسب والمعطيات الجديدة، بإدخال مضامين جديدة لفكرة "التحرير" قوامها تحرير العرب واليهود في آن معا من الصهيونية، وابتكار حل حضاري وإنساني لكل مظاهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي، على أسس ديمقراطية وليبرالية، وربما قومية أيضا؛ فمن غير المعقول أن يبقى هذا المفهوم جامدا برغم كل المتغيرات والتحولات.

رابعا، وأخيراً من المهم بالنسبة لخطاب العودة ملاحظة أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إضافة لما تقدم، نابعة أيضا من واقع أن المجتمعات العربية لم تصل حد الاندماج الوطني، برغم مرور نصف قرن، على الأقل، على قيام الدولة الوطنية (القطرية) العربية. بل إن هذه الدولة بسبب إخفاقاتها السياسية والاجتماعية الاقتصادية أدت إلى النكوص للخلف، إي أنها بدل أن تصوغ الانصهار الوطني عملت على إنعاش أو على التحريض على النزعات القبلية الاثنية والطائفية والعشائرية، ما صعب من واقع اللاجئين وعقد من مشكلة التعامل معهم على المستوى الإنساني، غير المتحيز للاعتبارات السياسية الضيقة.

المفارقة المأساوية هنا تكمن أيضا في إمكانية بقاء عقودا أخرى من الزمن، فيما إسرائيل تطبع وجودها في العالم العربي! برغم من كل الخطابات القومية، الجميلة والنبيلة، وأحيانا بفضلها! والمشكلة فوق ذلك أن يحصل هذا الوضع فيما الفلسطينيون لم يحققوا دولتهم ولا استطاعوا تنفيذ حق العودة.

● كاتب عربي

تأملات

محمد العريقي

عمال الصباح

□ .. عرفته منذ فترة إنسانا بسيطا يسكن مع عدد من أبناء منطقته في دكان صغير في العاصمة .. ومع ذلك سمعته يتحدث مع شخص آخر بقلق وهم .. ويقول له:

● إلى متى ستظل أزمة الاسمنت .. ومتى سيتراجع سعره الذي وصل سعر الكيس منه اليوم إلى ١٥٠٠ ريال.

● والتفت إليه بحكم معرفتي له وفرضت فضولي : وأنت ما دخلك أو قدك صاحب عمارة تحت التنفيذ؟!

● أجاب: يبدو أنك نسيت عملي .. أنا اشتغل (اوسطى) أدواتي الملعقة والمفحس (يقصد الأدوات التي يستخدمها في عمل البناء والخرسانة الاسمنتية) ويواصل: أدواتي هذه لا تتحرك إلا إذا كان الاسمنت متوفرا في السوق ويستطيع المواطن الذي وفر وتدين لبناء سكن أو مرفق صغير من شرائه ليواصل تنفيذ مشروعه.

ويصمت لحظة– ليعود يعاتبني فيقول:

● ما عندك حجة .. أنت ما تخرجش من منزلك إلا قرب الظهر ولو كنت تتجول في المدينة منذ بداية الصباح ومريت على حي الجامعة .. أو شارع تعز .. أو باب اليمن.. حيث يتجمعون العمال منذ الصباح الباكر بالمئات بانتظار من سينادي عليهم ويأخذ بعضهم لانجاز أعمال في البناء أو الترميم أو التشطيب، عدد كبير من هؤلاء العمال يبقون بالانتظار حتى الظهر بانتظار القادم الذي انقطعت أخباره تماما .. والسبب قالوا ارتفاع أسعار الاسمنت والحديد.

● هذا العامل قدم لي تفسيرا منطقيا لأسباب ركود الحركة في قطاع الانشاءات والمقاولات وهو قطاع تنضوي تحته أعداد كبيرة من الأيادي العاملة التي تعول أيضا عددا كبيرا من الأسر سواء في المدينة أو الريف، وتنشط التجارة المرتبطة بمواد البناء، والكهرباء ، والمياه، والهاتف ، والنقل .. إلى غير ذلك من الأمور الأخرى.

● تابعنا حكاية ارتفاع أسعار الاسمنت بشكل متسارع، فرد البعض أن هناك صيانة في المصانع (عمران– باجل– البرح) وهذه مسألة يمكن أن يعلق عليها المعنيون بالمصانع – هل يعقل أن تتم الصيانة بوقت واحد؟

ومن يقول أن هناك أزمة (قراطيس) التي يعبأ فيها الاسمنت، ومن يقول أن الكمية المطلوبة في السوق تزيد عن الطاقة الانتاجية للمصانع الثلاثة.

ومهما تكون الأسباب والمبررات .. فإن التدخل لحل المشكلة يجب أن يكون بأسرع وقت ممكن (فعمال الصباح) يشتوا يشتغلوا ومصاريفهم خلصت .. والمقاولين يصرفوا (الضمار) والمضاربة على الكمية المحدودة من المعروض يعجز المواطن الطامح إلى بناء مسكن صغير الدخول فيها .. ولذلك لم نعد نسمع (وقيص) هنا أو هناك..

alariky@maktoob.com

هل تؤثر أصوات الفرنسيين والهولنديين على مستقبل الاتحاد؟؟

محمد الزبيدي

● ما من شك أن ماوصلت إليه أوروبا الموحدة والتي بلغ عددها خمسة وعشرين دولة قد قام على دفع دولتين قويتين أرادتا للقارة الأوروبية أن تكون ذات وزن كبير –بما تملكه من قدرات اقتصادية وبشرية ومن إمكانيات زراعية وصناعية وتجارية .. هاتان الدولتان هما الجمهورية الفرنسية والجمهورية الألمانية، وقد أرادتا أن تضما فتات القارة الأوروبية لتكتسب القوة والمضاء، والكل يعرفون البدايات وتأسيس السوق الأوروبية المشتركة وتدرجها حتى وصلت إلى العملة الموحدة والبرلمان الأوروبي الموحد واكتسبت الوحدة الأوروبية القوة التي أخذ الناس يضربون بها المثل، فمنهم من سلك التنظير بها والحث للاقتداء بها في وقت أظهرت الوقائع والأحداث الدولية أهمية التكتلات فتحتم الاعتقاد بأن المستقبل الاقتصادي والتجاري والسياسي مرهون بمثل هذه التكتلات ونجحت المساعي رغم أن بعض الدول الأوروبية قد ظلت واضعة رجليها: إحداهما على الركاب والأخرى على الأرض.

ولاشك أن تلك المساعي التي أفضت إلى إيصال الاتحاد الأوروبي والمؤلف من خمسة وعشرين عضواً – إلى النجاحات المتوالية كانت نتاجاً لرؤية تدرك أن المستقبل للعمالقة، ولهذا فقد تواصل بناء الاتحاد الأوروبي، وأريد له أن يستند على دستور موحد تصدر عنه التشريعات والقوانين، وتتماسك به الوحدة الأوروبية إلى حد الإلتحام، وإذا كان الفرنسيون قد رفضوا دستور الاتحاد الأوروبي، وربما حذا حذوهم الهولنديون، فإن المرء ليستغرب، لأن هاتين الدولتين كانتا إلى جانب جمهورية ألمانيا من المؤسسين قبل أكثر من سبعة وأربعين عاماً بيد أن الدستور الاتحادي قد أمضته تسع دول أوروبية، ولهذا فقد شبهوا فرنسا بعد الرفض الذي مثلت نسبته أكثر من ٥٥٪ بالمرأة التي ولدت وليدها ثم تبرأت منه فيما بعد. لقد أراد المؤسسون للاتحاد الأوروبي أن تكون أوروبا مؤهلة للتنافس في مجال القطبية والبالغة الرشد على الوصاية الأمريكية، لكن ماحدث كان نكسة مؤلمة، وبالرغم من مرارة بعض السياسيين فإن عقارب الزمن لاتعود إلى الوراء، لأن من الصعوبة بمكان أن تسير النواميس الطبيعية وفق أوضاع معكوسة، اللهم إلا إذا انعكست دورة الأرض حول نفسها وحول الشمس فسارت من الشرق إلى الغرب وبات شروق الشمس من الغرب مهما قيل عن أسباب الرفض وأن الدول التي التحقت بعضوية الاتحاد الأوروبي مؤخراً تملك عمالة رخيصة تترك آثارها على العمالات المحلية ، والضربتان اللتان تلقاهما دستور الاتحاد الأوروبي خلال اثنين وسبعين ساعة هولهما البعض وقلّل من شأنهما آخرون، والذين هوّلوا إنما انطلقوا في تهويلهم من اعتبارات عدة يأتي في مقدمتها أن هاتين الدولتين من المؤسسين وأن عشرتهما للسوق الأوروبية والوحدة الأوروبية تمتد إلى أكثر من سبعة وأربعين عاماً، أما الذين قلّلوا من شأن ماحدث فإنهم ينطلقون من قناعتهم بأن الاتحاد الأوروبي بات حقيقة قائمة لايؤثر عليها إلغاء أو تعديل الدستور أو حتى غيابه، ومع ذلك فالفريقان يريان في نسبة ٥٥٪ في فرنسا و٦٣٪ في هولندا نكسة لابد وأن تترك تأثيراتها النفسية وربما المادية على الاتحاد الأوروبي، وقد تحدث قدرا من التأثير الاقتصادي، ولكنها سرعان ما تتلاشى مثل هذه الآثار، ولاسيما إذا انطوت القمة القادمة للاتحاد الأوروبي على معالجات جادة ومواجهة ماحدث بمواقف حاسمة ربما كان تغيير وتعديل الحكومة الفرنسية أول خطواتها، لكن تبقى هناك بعض التساؤلات وقتها: لماذا جاءت نتائج الاستفتاء في فرنسا وهولندا هكذا؟!!

من المعروف أن في الدولتين جاليات يهودية كبيرة وأن اللوبي الصهيوني في الدولتين وفي غيرهما يمارس لعبته الخطيرة، لأنه لايتورع عن بث السموم بين مواطني البلدين ولأنه لايريد لأوروبا أن تنجح وتصل إلى مواقع المنافس الفاعل والذي يأتي في نهاية المطاف بالتوازن الدولي المفقود، يؤكد هذا تردد المملكة المتحدة بين التمسك بتحالفها مع الولايات المتحدة وبين تثبيت مقعدها في الاتحاد الأوروبي، ومعروف لدى الجميع مدى تأثير المنظمات اليهودية واللوبي الصهيوني قديماً وحاضراً في السياسة البريطانية، على أنه لايفوتنا هنا أن ندرك أن المنظمات الصهيونية بدأت في الآونة الأخيرة من تنامي العدا في بعض دول الاتحاد الأوروبي لما يسمونه بالسامية والصهيونية، كما هو معروف لايسمح لها حقدها أن تتناسى ما قد يكون إساءة لها، ومثل هذه الأمور قد تكون أسباباً كافية في إحداث الشروخ داخل المجتمع الواحد.

والخلاصة: أن العمل الذي استمر سبعة وأربعين عاماً وتدرج عبر مراحله المتطورة ووصل إلى العملة الموحدة لايمكن أن تهزه المشاكل والنكسات مهما كان تأثيرها، بل ربما صححت البناء ورسخت أركانه، ذلك لأن الاتحاد الأوروبي قد استند في قيامه على جملة من المعاهدات والبروتوكولات والاتفاقيات في غياب الدستور.